المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 16-01-2008
الصفحـات : 11
العـــدد : 16338
المسلسل : 86

الرياضة تبحر في أبعاد قرارات خادم الحرمين التطويرية

عبدالله بن عبدالعزيز..

فارس صناعة التعليم العالي

الحلقة ٨

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 16-01-2008 العـــدد : 16338
الصفحـات : 11 المسلسل : 86

لماذا يراهن المليك على إعادة الروح للابتعاث للخارج والتوسع في الجامعات؟

كيف تعثّرت مسيرة التنمية البشرية رغم إنفاق أكثر من ٦٠٠ مليار؟

مقعد بالجامعة بلا واسطة أو زحام أو صداع.. هاجس كل مواطن

لماذا وقفت وزارة التعليم العالي تتفرج لسنوات رغم المعاناة؟

كتب - محرر الشؤون المحلية

إذا كان «الحراك» الجاري حاليا على أرض وزارة التعليم العالي منذ عامين يأتي ترجمة لطموحات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي يرى أن الاستثمار الحقيقي يكون في تطوير الإنسان وتأهيله كما أكد إبان زيارته لبريطانيا مؤخرا، فليس من الصعوبة بكل تأكيد أن نستشف نحن بأن ما يجري في الجامعات السعودية حاليا يلامس «إستراتيجيات صناعة المستقبل» التي تحتاج إلى خطط ورجال.

١٢ جامعة جديدة سترى النور لاحتضان آلاف الطلاب، كما يتوجه حاليا أيضا ٢٥ ألف طالب للدراسة في الخارج ليعودوا من أجل الإسهام في قيادة مسيرة التنمية في مختلف الحقول المعرفية وفي المصانع حيث الإنتاج التحدي الرئيسي لنكون أو لا نكون.

لكن يبقى السؤال: لماذا هذه الطفرة السريعة أو قل القفزة في أقل من عامين؟ وبكل تأكيد الإجابة لن تكون صعبة من الشواهد والدلائل التي لمسناها على مدى السنوات الماضية.

فعندما يؤكد خادم الحرمين الشريفين أن «مكافحة البطالة» لا تكون عن طريق التركيز على السعودة فقط وإنما علينا أن نعالج القضية بصورة أعمق حيث تخرّج الجامعات والمعاهد آلاف من الطلاب سنويا في تخصصات لم تعد الحاجة لها قائمة فإن هذا التأكيد من «قمة الهرم» ولاشك يأتي نتيجة ملامسة حقيقية لواقع التعليم في السنوات الأخيرة حيث تم التركيز على التخصصات النظرية مقابل ٢٠-٢٥٪ للتخصصات العلمية مع أن المطلوب كان العكس، والملاحظ أن أحدا لم ينتبه لهذا الواقع ويلمس أن ثمة خللا كان يتبغي على وزارة التعليم العالي أن تبادر إلى إعادة النظر فيه من خلال إجراء دراسة معمقة على مناهج الكليات والمعاهد القائمة وهو الأمر الذي كان من شأنه أن يوفر المليارات على الدولة وضياع مستقبل كثير من الخريجين.

عبدالله المواطن الإنسان

وثمة أمر ثان لم تكن لتخطئه العين الفاحصة وهو أن عبدالله بن عبدالعزيز المواطن الإنسان لم يكن ليرضى بأي حال من الأحوال عما يحدث في القبول سنويا من زحام وتكدس وضياع مصالح ولهاث بالملفات الخضراء هنا وهناك والبحث من واسطة من أجل مقعد في الجامعة وهي أمور بدأت في التلاشي ونتمنى أن تختفي تماما مع انطلاق الجامعات الاثنتا عشرة الجديدة لتلبية احتياجات المناطق.

ولا جدال على أن إطلاق هذه الجامعات في مدن جازان ونجران وحائل والجوف وتبوك والحدود الشمالية والباحة بتكلفة تزيد على ٥ مليارات ريال في المرحلة الأولى فقط وفي تخصصات علمية وتطبيقية تراعي احتياجات هذه المناطق من شأنه أن يحقق عدة أهداف رئيسية من أبرزها:

- الحد من الهجرة إلى المدن الرئيسية التي تعاني من أعباء وضغوط شديدة على الخدمات الأساسية.
- دعم خطط التنمية الشاملة في هذه المناطق ومواكبة احتياجاتها الفعلية من الأيدي العاملة المؤهلة.

* تحقيق الهدف الأسمى لخادم الحرمين وهو الوصول إلى التنمية الشاملة المستدامة بجميع المناطق بدون تمييز بين منطقة وأخرى.. وهو الهدف الذي يشعر الجميع بأن المليك يعمل من أجله صباح مساء وما زياراته المكوكية لجميع المناطق تقريبا خلال عامين فقط إلا لأن يقول للجميع «كلكم مني كالعين بالنسبة للإنسان».

إن خادم الحرمين الشريفين لامس كبد الحقيقة تماما عندما أشار إلى ثمة خلل في مناهج التعليم كانت وراء عدم قدرة الخريجين على مواكبة سوق العمل أو التطورات المحيطة به وإذا كنا قد أشرنا في مقدمة هذا الموضوع إلى الخلل الكمي في التوزيع بين قرابة ٧٥٪ للأقسام النظرية والباقي للعلمية فإن المشكلة تبدو أكثر عندما يتبيّن أن غالبية هؤلاء الخريجين ليسوا مؤهلين بالدرجة الكافية للحصول على فرصة عمل مناسبة ما لم يتم القيام بإعادة تأهيلهم من جديد وهو الأمر الذي يعني إنفاق المزيد من المليارات على عشرات الآلاف من الذين يرغبون في الالتحاق بسوق العمل.

وقد أكد هذا الواقع غير مرة وزير العمل الدكتور غازي القصيبي إبان حملة التوظيف التي دشنتها الوزارة.

وإذا كنا على قناعة تامة بضرورة أن تنطلق الدراسة في الجامعات الجديدة بأسرع وقت ممكن فإن هذه الجامعات ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل:

- تطبيق أحدث النظم التعليمية

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 16-01-2008 العـــدد : 16338
الصفحـات : 11 المسلسل : 86

حفظة بمجرد انتهاء اختبار نهاية العام انتهت علاقتهم بالكتاب.

❖ مراعاة التوسع والزيادة المتوقعة في أعداد الطلاب وأن تكون هناك إمكانية للتوسع في المدن الجامعية الجديدة.

❖ ضرورة عدم الاستعجال وألا تبدأ الدراسة إلا بعد اكتمال التجهيزات الفنية اللازمة وأعضاء هيئة التدريس حيث كشفت السنوات الأخيرة عن تجارب صعبة لبدء الدراسة في بعض الكليات في مبانٍ مدرسية غير مؤهلة على الإطلاق وهو ما ينعكس بكل تأكيد على مستوى تحصيل الطلاب.

رفع الطاقة الاستيعابية للجامعات

ومع تسليمنا بارتفاع الطاقة الاستيعابية للكليات والجامعات مع دخول ٣ جامعات و١٧ كلية أهلية مجال التعليم حيث أشارت وزارة التعليم العالي مؤخرا إلى استيعاب ٧١٪ من الطلاب في مؤسساتها مقارنة بنسبة تتراوح بين ٥٠ و٦٠٪ في اليابان وأمريكا وأوروبا فإن من الضروري العمل على تلبية طموحات هؤلاء الخريجين وألا تكون الغاية الإشارة إلى الأرقام فقط بعد أن ارتفعت الأصوات، مشيرة إلى أن طلابا حصلوا على قرابة ١٠٠٪ لم يجدوا لهم مقعدا في الجامعة، ولعله من قبيل الإنصاف القول هنا إن القبول بالجامعات لم يعد يعتمد فقط على نتيجة الثانوية العامة بل اختبار القياس والتقويم والاختبارات التحصيلية أيضا.

العلم طريق المملكة

لقد كشفت الأسابيع القليلة الأخيرة عن أن خادم الحرمين الشريفين يضع ملف التعليم العالي في صدارة الأولويات ترجمة لقناعاته بأن العلم والاستثمار في الإنسان هما طريق المملكة الرئيسي لتحقيق التقدم والمكانة التي تستحقها وذلك على الرغم من بدء هذه الانطلاقة متأخرة بعض الشيء فخير للإنسان أن يبدأ متأخرا بدلا من أن لا يبدأ مطلقا.

وفي سبيلنا إلى ذلك لا ينبغي التقليل من الجهود التي بذلت على مدى السنوات الماضية للنهوض بالموارد البشرية حيث تم إنفاق أكثر من ٦٠٠ مليار ريال لهذه الغاية في حين جاءت المخرجات ضعيفة ودون مستوى الطموحات على مدى مسيرة خطط التنمية.

وإذا كان مهاتير محمد «رئيس وزراء ماليزيا» السابق قد أكد في أكثر من مناسبة على أن انطلاقة بلاده في دنيا العلم والمعرفة ما كانت لتتحقق لولا الاهتمام بالتعليم فإن ذلك يستدعي بكل تأكيد العمل على النهوض بمستوى التعليم في الجامعات السعودية إلى المستويات المتعارف عليها عالميا من خلال عدة محاور رئيسية أبرزها:

❖ تطوير وضع الأكاديميين ماليا ومهنيا حيث لازالت مرتباتهم متواضعة مقارنة بما يقدمه لهم القطاع الخاص.

❖ توفير المناخ التعليمي المناسب من أجل البحث العلمي واستقطاب الكفاءات العالمية ولعل تجربة جامعة الملك سعود تعد بارزة في هذا المجال من أجل تطوير البحوث.

❖ تسريع الجهود من أجل تطبيق إستراتيجية التعليم الجامعي لمدة ٢٥ عاما مقبلة.

❖ التوسع في استخدام البرامج والتقنيات المتطورة في مجالات التعليم عن بعد للحد من التوسع الأفقي في المباني وما يعنيه ذلك من تكاليف مالية مرتفعة.

❖ حسن استخدام المباني الدراسية القائمة حاليا من خلال تطبيق معايير الهندسة القيمية عليها.

❖ وفي اعتقادي فإن التطور الأهم والأبرز في النقلة المأمولة للجامعات السعودية يبقى تدشين جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية التي ينظر لها الجميع حاليا كمنارة في نقل المملكة إلى مرحلة الصناعة المعرفية واستقطاب نخبة من العلماء والباحثين المرموقين في مجالات على درجة كبيرة من الأهمية مثل تقنية النانو والتقنية الحيوية.

مشروع الابتعاث

وإذا كان مشروع تطوير التعليم العالي قد قام بالدرجة الأولى من

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 16-01-2008 العـــدد : 16338
الصفحـات : 11 المسلسل : 86

أجل تحسين البيئة التعليمية عبر زيادة السعة المقعدية في ظل زيادة أعداد خريجي الثانوية العامة على ٣٠٠ ألف طالب وطالبة سنويا فإن الأمر الثاني في طرفي المعادلة هو زيادة عدد الأكاديميين من أعضاء هيئات التدريس وهو الأمر الذي وقف حجر عثرة أمام الكثير من الجامعات لزيادة أعداد المقبولين بها.

من هذا المنطلق جاءت مبادرة خادم الحرمين الشريفين بتخصيص ١٠ مليارات ريال لبرنامج ابتعاث خارجي طموح يتيح الفرصة لأكثر من ٢٥ ألف طالب من أجل الدراسة على نفقة الدولة في أرقى وأشهر الجامعات في العالم في أوروبا وجنوب شرق آسيا وأمريكا.

ولعله مما يسهم في نجاح هذا البرنامج توقيع العديد من الشركات التعليمية مع مختلف الدول المتقدمة خلال زيارات خادم الحرمين الشريفين لها في السنوات الأخيرة.

وفضلا عن هذا البرنامج تمت الموافقة على خطط أخرى لإيفاد ١٠ آلاف طالب وطالبة للالتحاق بالجامعات الأهلية بالمملكة على نفقة الدولة ويحقق هذا البرنامج هدفا مزدوجا من ناحية توفير فرصة الدراسة لمن لم يتوفر لهم الظروف للالتحاق بالبعثات الخارجية والثاني توفير دعم مالي لهذه الجامعات الأهلية لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع. ومن المتوقع وفقا للدراسات أن تسهم خطوتا افتتاح الجامعات الجديدة ودعم الابتعاث في أن تصل إلى ١٠٠٪ مع الانتهاء من المراحل الإنشائية للجامعة الجديدة بعد ٣ سنوات من الآن.

وإذا كانت النقلة المنشودة في الجامعات لن تتحقق بدون التحرك على أكثر من محور يعزز الثراء المنشود معرفيا فإن ذلك كان من الضروري أن يرتبط بإقامة المزيد من مراكز البحث العلمي في الجامعات مثل مشروع مراكز التميز البحثي وتشجيع الجمعيات المهنية على القيام بدورها كاملا في الارتقاء بالتخصصات المهنية المختلفة.

توقيت برنامج الابتعاث

ولا ريب أن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي جاء في وقته تماما بعد فترة «ركود» ليست بالقصيرة في مجال الابتعاث إلى الخارج كان يتم على نطاق ضيق للغاية.

ويجيء هذا البرنامج الطموح بكل تأكيد استجابة الاحتياجات التنمية وسوق العمل في الوقت الراهن إذ كشفت الدراسات على سبيل المثال أن القطاع الصحي الخاص سيظل في حاجة إلى الاعتماد على الأطباء والفنيين من الخارج لأكثر من ٥٠ سنة مقبلة في ظل الأعداد المحدودة التي يتم تخريجها سنويا من الطلاب السعوديين، وتشير الدراسات في هذا الجانب أيضا إلى أن نسبة السعودة في المجال الطبي لا تزيد عن ٢٠٪ وفي التمريض نفس النسبة أو أكبر قليلا.

ولهذا لم يكن مستغربا أن يتم التركيز على التخصصات العلمية في مجالات الطب والهندسة والتقنية في ظل غياب شبه تام للمهندسين السعوديين في سوق العمل وفي ظل حاجة مستمرة لكوادر فنية سعودية مؤهلة في جميع المجالات حيث كشفت دراسة أجريت في مجلس الشورى مؤخرا أن ٧٠٪ من العمالة الوافدة للمملكة غير مؤهلين لسوق العمل وأن القطاع الخاص ينفق المليارات لتأهيلها على رأس العمل وهو ما يستدعي بالضرورة السؤال عن سر إحجام القطاع الخاص عن تأهيل العمالة السعودية والتذرع بحجج واهية حتى يتهرب من مسؤولياته.

تجربة السبعينيات

لقد كشفت تجربة الابتعاث الثرية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي عن استفادة كبير من الجيل الذي سافر للخارج من أجل الدراسة والعودة من أجل تحمل الأعباء في مسيرة التنمية.

ولاشك أن إرسال هذا العدد الكبير الذي يربو على ٢٥ ألف مبتعث إلى الخارج من شأنه أن يدعم القطاعات الاقتصادية السعودية بدماء جديدة قادرة على العطاء وتقديم إضافة للوطن توازي ما تم إنفاقه عليها حيث تبلغ تكلفة ابتعاث الطالب في الخارج أكثر من ٥٥٠ ألف ريال.

ولعله ليس مصادفة على الإطلاق أن يأتي التوسع في برنامج الابتعاث مع دخول الاقتصاد السعودي عصر التوسع الصناعي في مجالات الصناعات التحويلية والبتروكيماوية وتطوير قطاعات النفط والغاز ومجالات التعدين والتقنية وغيرها وجميعها تتطلب كفاءات بشرية على درجة عالية من الخبرة والتأهيل.

وهنا يمكن الإشارة إلى العديد من الجوانب المتناقضة على مدى الأعوام الماضية في مسيرة التنمية السعودية.

❖ على الرغم من الإنفاق الكبير على دعم السعودة إلا أن ما تحقق على الأرض لا يزال دون الطموحات لعدم التركيز على التأهيل النوعي وجعل الأولوية فقط للحصول على الشهادة وكأنها هدف في حد ذاته.

❖ أعداد السعوديين في القطاع الخاص لا تمثل سوى ١٥٪ فقط في حين تمثل العمالة الوافدة النسبة الباقية.

❖ تكريس الاهتمام بالاستقدام أدى إلى تكاسل الكثير من السعوديين وعدم الاعتماد على أنفسهم وتحويل البعض الاستقدام إلى «دجاجة تبيض ذهبا» من أجل استقدام العمالة وتركها سائبة في الشوارع مقابل نسبة سنوية أو ٢٠٠ ريال شهريا.

❖ عدم الاستفادة من العمالة الوافدة بالشكل المأمول كرس من جهة أخرى التستر التجاري حيث تشير الدراسات غير الرسمية إلى أن نسبة كبيرة من المشاريع الصغيرة مملوكة لسعوديين كواجهة في حين يديرها وافدون أنفسهم وبذلك يخسر الوطن الكثير سنويا.

تغطية ٥٤ مدينة بالجامعات

وبقراءة سريعة للمشهد في التعليم العالي يمكن القول إن شبكة متكاملة من الجامعات والكليات النوعية في سبيلها لتغطية كافة المناطق.. ففي فترة سابقة لم تغط الجامعات والكليات سوى ١٦ مدينة مقابل ٥٤ مدينة تستفيد حاليا من التعليم العالي وأن الخطة الموضوعة لتحقيق الجودة وسد العجز في هذا المجال تمضي على ٣ محاور رئيسية:

❖ الأول: التوسع في الجامعات والكليات

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 16-01-2008 العـــدد : 16338
الصفحـات : 11 المسلسل : 86

لاستيعاب خريجي الثانوية العامة الذين يتزايدون سنويا.

❖ الثاني: دعم خطط الابتعاث للدراسة بالخارج والداخل إذ تقضي خطة التنمية التاسعة بضرورة أن تستوعب مؤسسات التعليم الأهلي حوالى ٣٠٪ من أعداد الطلاب.

❖ وحتى يحقق برنامج الابتعاث إلى الخارج أهدافه كاملة في توفير البيئة المناسبة للطالب حتى يتفرغ لدراسته بشكل كامل لم يكن مستغرباً أن تصدر موافقة خادم الحرمين الشريفين على عدة قرارات محورية تحقق للطلاب الاستقرار وتجعلهم يتفرغون للهدف الذي قدموا من أجله.

وقد شملت زيادة المكافأة الشهرية للمبتعثين إلى الخارج بنسبة ١٥٪ وتثبيت جميع مخصصات المبتعثين في عدد من الدول التي تأثر المبتعثون إليها بتذبذب سعر صرف الريال وهو ما يساعد المبتعثين على مواجهة أعباء المعيشة كما شملت أيضا رفع استحقاق أطفال المبتعثين المشمولين بالمكافأة من طفلين إلى ٤ أطفال.

تقول صحيفة «الفايننشال تايمز» في تقديمها لحوار أجرته مع خادم الحرمين الشريفين قبل فترة «إن مواقف الملك عبدالله مقرونة بصدقه وصراحته مما أكسبه الشعبية التي يتمتع بها وهو ما يثبت يوما بعد يوم أنه قائد ذو عقلية إصلاحية».

إن القراءة المتأنية لمشاريع الملك عبدالله التطويرية في مجال التعليم العالي تؤكد أننا امام رؤية مغايرة ينبغي استثمارها لبناء الغد وعلى أسس علمية وموضوعية صحيحة.

وإذا كانت وزارة التعليم العالي تبدو جادة لإزالة الصورة السلبية عنها لدى الغالبية بشأن مجريات القبول سنويا فإن التحدي في ذلك يظل كبيرا من أجل تأمين مقعد جامعي مناسب لكل طالب وإن كنا هنا نتفق مع الوزارة في رؤيتها يبقى من الصعوبة بمكان استيعاب غالبية الناجحين في كليات الطب والهندسة لأن مسيرة التنمية تحتاج لسواعد الوطن في كل المجالات.

ولعلنا لا نضيف جديدا إذا طالبنا بضرورة الحرص على الانتهاء من الجامعات الجديدة وفق البرامج الزمنية المحددة وألا تكون أعذار الاعتمادات المالية وراء كل تأخير فقد سبق وأن قال خادم الحرمين في مجلس الوزراء «لا عذر للوزراء في تنفيذ المشاريع في ظل توفر الاعتمادات المالية». إن الآمال معقودة ولاشك في أن تواكب رؤية خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العالي طفرة نوعية في حماس المسؤولين بوزارة التعليم العالي نحو هذه المشاريع الجديدة وألا يضنوا بتصريحاتهم عن تطورات العمل بها فهي أساس المستقبل الذي يضعه المليك لأبناء الوطن.